الملخص

إن فن التفاوض يعد موضوعا مهما لكل أشخاص القانون الدولي، لاسيما الدول بوصفها وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية، وتشكل المفاوضات الخطوة الأولى التي تعتمد عليها الدول لتسوية خلافاتها سلميا،لاسيما وإنها تدرك بان البديل عن المفاوضات سيكون ذا عواقب باهظة ووخيمة.

لاشك إن عملية التفاوض تعد سلسلة من الفعاليات التي تحتاج إلى برنامج شامل يحدد الغايات ويسمي الوسائل المفيدة لتحقيق النتائج المطلوبة ،مستشرفا ما تؤول آلية العملية التفاوضية وهو ما يعرف بالإستراتيجية التفاوض.

إن المفاوضات الأوربية –الإيرانية لا تخرج عن هذا الإطار ، إذ يسعى كل طرف من الأطراف نحو تطبيق استراتيجيات عدة بغية تحقيق اكبر قدر من المكاسب ،وقد حضت هذه المفاوضات بأهمية كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، لما لها من اثر في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص والعالم بعامة.

وبناء على هذه الأهمية تناولت الدراسة هذا الموضوع بالتحليل والدراسة منطلقة من فرضية مفادها "إن طرفي التفاوض الأوربي والإيراني حول المشروع النووي الإيراني استخدما إستراتيجيتي المصلحة المشتركة و الصراع في إن واحد ،في محاولة إيرانية للوصول إلى غاية إنتاج الطاقة النووية بأقل الخسائر وأوربيا في محاولة لوقف البرنامج النووي وإخضاع الإرادة الإيرانية"

ولأجل ذلك تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول:في مفهوم إستراتيجية التفاوض

المحور الثاني إطار نظري لإستراتيجية التفاوض

المحور الثالث:إستراتيجية التفاوض الإيراني –الأوربي

وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة من أهمها لقد استطاعت إيران وبمناورات ناجحة اجتياز مرحلة طويلة وشاقة من المفاوضات دون أن تلزم نفسها بأي التزام ينعكس سلبا على مصالحها الوطنية واستفادت من عامل الزمن لتطوير قدراتها النووية بما يعزز قدراتها التفاوضية مستقبلا"

Summery

The Negotiation art considered a very important issue for each one of the international law persons. Especially to the states as a mean to achieve the national interests

The negotiation formed the first step which the states depend on to settlement their disagreements peacefully 'especially when that states realize the expensive consequences that they could faced in otherwise

As the negotiation process is a series of activities which mean that it needs for a comprehensive program specify the objectives 'and named the useful means to created the wanted results .

That's what we call it " the negotiation strategy "

The Iranian – European negotiations is a very clear example for all that

As we know this negotiation is a very important one on both international and territorial levels

The hypothesis we depend on in our research is that both negotiations sides used a different methods contains tow kinds of strategies which they are the mutual interest strategy and the struggle strategy.

Those tow strategies used by Iran in order to create the nuclear energy 'while the Europeans used those tow strategies to submit the Iranian side

The research classified into

Chapter one the concept of negotiation strategy.-

Chapter tow the parts of negotiation strategy

Chapter three the negotiation strategy on both Iran and Europe sides.

The results of our study confirmed that Iran managed to deal with all the European methods in a very long and hard negotiation so far successfully without an actual loss.

المقدمة

بعد أن خرجت الاستراتيجية من حدودها الضيقة (العسكرية) ودخلت معظم _إن لم يكن كل_مجالات الحياة، باتت من الضروريات التي يستلزمها النجاح والتطور والازدهار في كافة ميادين الحياة، السياسية والإقتصادية والاجتماعية والتجارية والتنموية وغيرها لأية وحدة سياسية دولية وحتى لأي كيان سياسي داخلي أو أية مؤسسة اقتصادية.

وبما أن عملية المفاوضات هي سلسلة من الفعاليات ووسيلة لتحقيق غايات معينة من جانب كل طرف مشارك فيها، فإنها تستلزم وضع برنامج عمل شامل و دقيق يحدد الغايات وراء المفاوضات، ويعيّن الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، مُقيّما ومتابعا للخيارات، سلبياتها وايجابياتها،وما قد ينتج عنها من نتائج وتداعيات، وذلك لاستشراف ماقد تؤول اليه العملية التفاوضية، وبشكل يؤدي الى تحديد البديل الأفضل للتعامل مع الطرف الآخر بغية الوصول الى الأهداف الأعلى من المفاوضات، والآلية التي تقوم بهذه المهمة الصعبة هي (استراتيجيات التفاوض).

ولا تخرج المفاوضات الأوربية –الإيرانية عن هذا الإطار ،إذ سعى كل طرف من الأطراف نحو تطبيق استراتيجيات عدة بغية التأثير على الطرف الآخر من جهة ،وتحقيق اكبر قدر من المكاسب من جهة أخرى،وهذا الأمر مرتبط بطبيعة الحال بالأهداف العليا لكل طرف من أطراف التفاوض.

وقد حضت هذه المفاوضات بأهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي لما لها من اثر على تحقيق امن واستقرار منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص وامن العالم على وجه العموم.

ولهذه الأهمية حاولت الورقة أن تسلط الضوء على هذه المفاوضات ،ومعرفة تفاصيلها لاسيما على المستوى الاستراتيجي ،منطلقة من فرضية مفادها"إن طرفي التفاوض الأوربي –الإيراني استخدما بطرق مختلفة إستراتيجية منهج المصلحة المشتركة بوصفها وسيلة تفاوضية بغية الوصول إلى تنفيذ إستراتيجية منهج الصراع في آن واحد ، والتي هي إيرانيا الوصول إلى إنتاج الطاقة النووية بإنهاك

الطرف الأوروبي، وأوروبيا هي وقف البرنامج النووي الإيراني بإخضاع الطرف الإيراني"

وبغية إثبات هذه الفرضية فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول:في مفهوم إستراتيجية التفاوض .

المحور الثاني:الإطار النظري لإستراتيجية التفاوض.

المحور الثالث:إستراتيجية التفاوض الأوربية- الإيرانية

الاستنتاج

المحور الأول:في مفهوم إستراتيجية التفاوض.

بما أن لكل وحدة سياسية دولية استراتيجيتها الخاصة النابعة عن آيديولوجيتها، وسياستها العليا والمستندة الى قدراتها المادية والمعنوية، والمتعلقة بطموحاتها الوطنية والقومية الشاملة، والتي تتطور أو تتغير حسب تطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتكنولوجيا، وتبعا لتغيير موازين القوى الدولية والاقليمية التي تؤثر بشكل أو بآخر على تلك الوحدة السياسية. فيمكن القول ان استراتيجيات التفاوض لكل وحدة سياسية دولية تصاغ تبعا للإستراتيجية العليا او الاستراتيجية الوطنية التي توضع لَبِناتها وفق السياسة العليا لتلك الوحدة التي تبغي تحقيق المصالح الوطنية العليا والحفاظ على الأمن الوطني الحفاظ على المكانة الدولية أو الاقليمية أو ازدياد ثقلها السياسي او الاقتصادي أو العسكري .. في محيطها الاقليمي أو الوسط الدولي أو في علاقة ثنائية مع طرف آخر.

وبالرغم من أن الاستراتيجية كلمة تسري على معظم الحالات والمواقف والمجالات، بغض النظر عن توصيفها فيما إذا كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية، فهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع. وإذا كانت الدول لديها استراتيجيات تعبر عن سياستها بكل مقوماتها الاقتصادية والاجتماعية، كما أشرنا أعلاه، فإن هذه الاستراتيجيات

تابعة للسياسة ونابعة منها، ذلك لأن السياسة هي الوسط الذي ينشأ فيه الفعل الاستراتيجي، هدفا وتخطيطا ووسيلة، فلا استراتيجية بدون سياسة تضبط ايقاعها و تقوم مسار حركتها، وتعمل على تنظيم أدئها الهادف والمؤثر(٢)

من هنا نركز على الاستراتيجيات التي يتم اتباعها من قبل أي فريق تفاوضي للوصول الى ما يريد تحقيقه من المفاوضات.

يحاول كل طرف في المفاوضات زيادة مكاسبه وتخفيض خسائره الى اقصى حد ممكن، وذلك بإستخدام استراتيجيات محددة لإدارة هذه المفاوضات، وتحديد تلك الإستراتيجيات وإختيارها يتوقف على امور منها الإمكانات والفرص ويتصدر هذه الأمورالمعلومات الصحيحة المجردة المرتبطة بالمسألة التي يتم التفاوض بشأنه حيث يجب(٣)

١- الاجتهاد في التنقيب عن المعلومات والبحث عنها بصورة متواصلة ودقيقة وشاملة بعيدا عن النظرة المسبقة .

٢- إتقان كيفية الإستفادة من تلك المعلومات في إدارة المفاوضات لتحقيق تأثيرما يريده هذا الطرف او ذاك على الطرف الآخر.

فكل طرف يعمل جاهدا ليفهم بعمق ودقة عناصر وظروف ومصادر وتقديرات تقود وتحدد اتجاه الطرف الآخر لاختيار ما فى أثناء المباراة التفاوضية، ونفس الشيء يقوم به الطرف الآخر مع استخدام كل طرف لكل أنواع الأدوات التي تسمى بالأدوات الحوارية مثل تحريك القوات للضغط والإنذار كما في التفاوض السياسي .

المحور الثاني:الإطار النظري لاستراتيجيات التفاوض.

لاشك بان هناك مجموعة كبيرة من استراتيجيات التفاوض على المستوى النظري ،بيد إن ما ينسجم مع دراستنا بخصوص المفاوضات الأوربية -الإيرانية وهو كالتالي(٤)

أولا: استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

يقوم هذا المنهج على علاقة تعاون بين طرفين أو أكثر يعمل كل طرف منهم على تعميق وزيادة هذا التعاون وإثماره لمصلحة كافة الأطراف. واستراتيجيات هذا المنهج هي:

١. إستراتيجية التكامل:

هو تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملا للآخر في كل شيء بل قد يصل الأمر إلى أنهما يصبحان شخصا واحدا مندمج المصالح والفوائد والكيان القانوني أحيانا وذلك بهدف تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة أمام كل منهما.

٢. إستراتيجية تطوير التعاون الحالي:

وتقوم هذه الإستراتيجية التفاوضية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التفاوض وتوثيق أوجه التعاون بينهما.

٣. إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة:

تقوم هذه الاستراتيجية على الوصول لمدى اكبر من التعاون بين طرفين أو أكثر تجمعهم مصلحة ما. وتعد هذه الاستراتيجية مناسبة بين أصحاب المصالح المشتركة والتي يرغب كل منهم في تطوير العلاقة القائمة، خاصة في المفاوضات الاقتصادية والتجارية التي تتم بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والتي تتضمن عمليات نقل للتكنولوجيا وحقوق المعرفة لصناعة معينة يتم القيام بها في الدول المتخلفة[٥].

٤. استراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة:

أ. تعتمد هذه الإستراتيجية أساسا على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التفاوض من حيث التعاون القائم بينهما وتعدد وسائله وتعدد مراحله وفقا للظرف والمتغيرات التي مر بها وفقا لقدرات وطاقات كل منهما .

ثانيا: استراتيجيات منهج الصراع[٦]:

وتتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

الإستراتيجية الأولى: استراتيجية (الإنهاك):

وتقوم هذه الاستراتيجية على الآتي:

أ. استنزاف وقت الطرف الآخر:

ويتم ذلك عن طريق تطويل فترة التفاوض لتغطي أطول وقت ممكن دون أن تصل المفاوضات إلا إلى نتائج محدودة لا قيمة لها،فالتفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه

واستعداد الطرف الآخر للتعامل به ومدى إمكانية تنفيذه لتعهداته.

ب. استنزاف جهد الطرف الآخر إلى أشد درجة ممكنة:

ويتم ذلك عن طريق تكثيف وحفز طاقاته واستنفار كافة خبراته وتخصصاته وشغلهم بعناصر القضية التفاوضية الشكلية التي لا قيمة لها عن طريق:

- ❖ إثارة العقبات القانونية المفتعلة حول كل عنصر من العناصر القضايا المتفاوض عليها وحول مسميات كل موضوع والتعبيرات والجمل والكلمات والألفاظ التي تصاغ بها عبارات واسم كل موضوع التفاوض.
- ❖ وضع برنامج حافل للاستقبالات والحفلات والمؤتمرات الصحفية وحفلات التعارف وزيارة الأماكن التاريخية.
- ❖ زيادة الاهتمام بالنواحي الفنية شديدة التشعب كالنواحي الهندسية والجغرافية والتجارية والاقتصادية والبيئية والعسكرية ...الخ، وإرجاء البت فيها إلى حين يصل رأي الخبراء والفنيين.
- ❖ ج. استنزاف أموال الطرف الآخر:

وذلك عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامته وأتعاب مستشاريه طوال العملية التفاوضية فضلا عن ما يمثله ذلك من تضييع باقي الفرص البديلة التي كان يمكن له أن يحصل عليها لو لم يجلس معنا إلى مائدة التفاوض وينشغل بها.

الاستراتيجية الثانية: إستراتيجية التشتيت (التفتيت):

وهي من أهم استراتيجيات منهج الصراع التفاوضية حيث تعتمد عليها بشكل كبير الأطراف المتصارعة إذا ما جلست إلى مائدة التفاوض. وتقوم هذه الاستراتيجية على فحص وتشخيص وتحديد أهم نقاط الضعف والقوة في طريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض وتحديد انتماءاتهم وعقائدهم ومستواهم العلمي والفني والطبقي والدخلي وكل ما من شانه أن يصبغهم إلى شرائح وطبقات ذات خصائص محددة مقدما.

وبناء على هذه الخصائص يتم رسم سياسة ماكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض الذي أوفده الطرف الآخر للتفاوض معنا والقضاء على وحدته وائتلافه وتماسكه وعلى الاحترام ليصبح فريق مفت متعارض تدب بين أعضائه الخلافات والصراعات ومن ثم يصبح جهدهم غير منسجما.

وتمتاز هذه الاستراتيجية بأنها من ضمن استراتيجيات الدفاع المنظم في حالة التعرض لضغط تفاوضي عنيف أو مبادرة تفاوضية جديدة لم نكن نتوقعها ولم نحسب حساب لها.

الاستراتيجية الثالثة: استراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع):

تعد العملية التفاوضية وفقا لمنهج الصراع معركة شرسة أو مباراة ذهنية ذكية بين طرفين. لذا تقوم هذه الاستراتيجية على حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض. عن طريق:

- ❖ القدرة على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي يتم طرحها على مائدة المفاوضات بحيث يكون لنا سبق التعامل مع الطرف الآخر في المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.
- ❖ الحرص على إبقاء الطرف الآخر في مركز التابع والذي عليه أن يقبع ساكنا انتظارا للإشارة التي نعطيها له أو أن تكون حركته في نطاق الإطار الذي تم وضعه ليحيطه.

الإستراتيجية الرابعة: استراتيجية الدحر (الغزو المنظم):

وهي استراتيجية يتم استخدامها بغض النظر عن ندرة أو قلة المعلومات عن الطرف الآخر الذي يتم معه الصراع التفاوضي.

وفقا لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة خطوة ليصبح عملية غزو منظم للطرف الآخر حيث تبدأ العملية باختراق حاجز الصمت أو ندرة المعلومات بتجميع كافة البيانات والمعلومات الممكنة من خلال التفاوض التمهيدي مع هذا الطرف. ثم

معرفة أهم المجالات التي يمتلك فيها ميزات تنافسية خطيرة تهدد مصالحها والتفاوض معه على أن يترك لنا المجال فيها وان يتجه إلى مجالات أخرى تستغرق وتستنزف قدراته وإمكانياته. وفي الوقت نفسه جعله ينحصر عمله فقط في داخل بلاده. وفي المرحلة التالية يتم اختراق بلده عن طريق المعارضة مثلا.

إذا، فهذه الاستراتيجية تضع خطوات متتالية لمعرفة نقاط ضعف وقدرة الطرف المقابل ومن ثم الاستعداد لضرب طاقاته والاستفادة من نقاط ضعفه، وهذا يتطلب أمور مخابراتية ومعلومات دقيقة لاستخدام آليات مناسبة لتنفيذ ما تخطط له من خلال هذه الاستراتيجية.

في ضوء كل ما سبق يتبين ان هنالك نوعين بارزين لاستراتيجيات التفاوض، أحدهما استراتيجيات تعتمد على المصالح المتبادلة والتعاون بين كل أطراف التفاوض، أي لعبة لاصفرية، تستفيد من خلالها كل أطراف التفاوض، أما النوع الثاني هذه الاستراتيجيات فيركز على الجانب الصراعي من المعادلة بحيث يحاول كل طرف مفاوض أن يجعل من الآخر غير قادرا على تحقيق أهدافه ويحقق هو ما يهدف الى تحقيقه من أهداف من خلال المفاوضات، أي يحاول الإضرار بالطرف الآخر لحسابه ولمصلحته.

ومما يبدو لنا ان هذا لايعني ان كل طرف تفاوضي لابد أن يستخدم فقط نوع واحد من هذه الاستراتيجيات، بل يمكنه استخدام أكثر من استراتيجية خلال عملية تفاوضية واحدة،

المحور الثالث:استراتيجيات التفاوض الأوربية- الإيرانية

بعدما تناولنا في المحور الثاني من هذه الدراسة الجانب النظري من استراتيجيات التفاوض، نحاول التركيز على الجانب التطبيقي لاستراتيجيات التفاوض من خلال متابعة الاستراتيجيات المتبعة من قبل الطرفين الايراني والاوروبي.

في البداية لابد من الاشارة الى أن المفاوضات الاوروبية الايرانية حول المسألة النووية الايرانية، التي استهلتها فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة "الترويكا الاوروبية" مع ايران، بدأت صيف العام (٢٠٠٣)، نتيجة للتقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران (٢٠٠٣)[٧].

السؤال الرئيسي، الذي نحاول الإجابة عليه في هذا المحور، هو: ما هي إستراتيجيات التفاوض المتبعة في المفاوضات الايرانية الاوروبية؟

أولا: تطبيق استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

استخدم كلا الطرفين استراتيجية تطوير التعاون الحالي، خاصة في المجال الاقتصاد والتجاري، حيث ان كلاهما تريدان تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفين. حيث تعمل الجانبين على توسيع مجالات التعاون، والارتقاء بدرجة التعاون من خلال التفهم المشترك والاتفاق في الرأي والعمل على تنفيذ المنفعة المشتركة في المجالات التجارية والاقتصادية.

وبالنظر إلى المواقف الأمريكية والإيرانية فإن أوروبا تسعى لاستغلال هذه الفرصة كي يكون لها نفوذ في المنطقة، وما هي هذه الفرصة أكثر من أي شيء آخر سوى الملف النووي الإيراني[٨].

وقد بدأ الاتحاد الأوروبي جهودًا غير مسبوقة لإحداث مزيد من التقارب مع إيران، فالاتحاد الأوروبي علاوة على الاستفادة من

مصادر الطاقة الإيرانية يستطيع الاستفادة من مكانة إيران الجغرافية والسياسية والاستراتيجية لإقامة نوع من توازن النفوذ في منطقة الشرق الأوسط[٩].

حيث ان ايران تعتبر قوة اقليمية كبيرة في منطقة الخليج العربي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، في ظل عدم وجود حوار مباشر بين ايران والولايات المتحدة، ولذلك واصل الاوروبيون[١٠]جهودهم لاغتنام الفرصة ليكون لهم السبق في احتضان التطورات الايرانية والاستئثار بالسوق الايرانية في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية من جانب، وايجاد موطيء قدم لها في منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية على المستوى العالمي من جانب آخر[١١].

ولذلك نجد أن دول الاتحاد الأوروبي لا ترغب في تصعيد الموقف مع طهران للعلاقات الاقتصادية بين أوروبا وطهران. ومن أجل ذلك حاول الطرف الاوروبي تطويق هذه المعضلة ذات الأبعاد النووية عن طريق الدبلوماسية في محاولة لتجنب تكرار ما جرى في العراق (أي قصف المواقع النووية العراقية من قبل اسرائيل عام ١٩٨١)، وسعى لإقناع ايران بالتخلي عن استئناف أبحاثها النووية[١٢].

وفي ذات الوقت فإنّ الأوروبيين متخوفون إلى أبعد مدى أن يجرى عسكرة حلّ التعاطي مع ملف إيران النووي لأنها ستكون المتضرر المباشر من هذه العسكرة، ولذلك حتى وإن كانت أوروبا متوافقة مع أمريكا إلاّ أنها ما زالت تفضّل الخيار السياسي[١٣].

وبشكل عام، يشغل الجانب الاقتصادي أولوية كبرى للعلاقات الايرانية الاوروبية، وبالتالي فينبغي التركيز عليه في دراسة المفاوضات الايرانية الاوروبية، باعتباره يعتبر من أهم مجالات التعاون بين الطرفين. وهذا يعني، الى حد ما، ان العلاقات الايرانية الاوروبية تتسم بالطابع الاقتصادي اوروبيا والطابع السياسي ايرانيا، والسبب في ذلك يعود بشكل أساسي الى غياب المنافسة الأمريكية بصورة كاملة عن السوق الايرانية مما أفسح المجال أمام هذه الدول الاوروبية للإرتباط مع الاقتصاد الإيراني(١٤).

بالمقابل، يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر القوى الاقتصادية الإقليمية أهمية لإيران بحكم كونه الشريك التجاري الأكبر للاقتصاد الإيراني. كما أن العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا وإيران، مثلا، تنمو نمواً متزايداً وسريعاً. خطر فقدان هذه الفرص التجارية الكبيرة في إيران والدور الذي تلعبه كونها تملك ثالث أكبر احتياطي عالمي من النفط يوضح بشكل جلي أسباب قلق الاقتصاديين الألمان من تصعيد المواجهة بين الحكومة الإيرانية من جهة والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. ففي حالة قيام مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على طهران سيكون على الشركات الألمانية، مثلا، الالتزام بها. وسيتسبب هذا بدوره في خسائر هامة للاقتصاد الألماني ولموقعه في السوق الشرق أوسطية[١٥].

من جانب آخر، ومن الطرف الايراني نجد أن الاقتصاد الايراني يؤمّن حوالي (٤٠٠٠٠٠) وظيفة سنويا، ولكن كل سنة ينضم اكثر من مليون عامل الى سوق العمل. وقد أدى الارتفاع السريع في نسبة البطالة الى حالة عدم ارتياح ازاء النظام، مما أدى بالفنيين الذين يديرون الاقتصاد الايراني الى أن يطلبوا استثمارات خارجية كبيرة للإبتعاد عن تدهور الوضع الراهن (بمقدار ٢٠ مليار دولار سنويا وذلك في إطار خطة خماسية)[١٦]

فضلا عن ذلك قدّرت شركة النفط الوطنية الايرانية انها ستكون بحاجة الى (٧٠) مليار دولار في السنوات الخمس أو العشر القادمة لتجديد البنية التحتية المتهالكة، وذلك للحفاظ على المستويات الحالية للإنتاج، هذا في وقت ان اوروبا هي إحدى الأماكن التي يمكن لإيران أن تعثر فيها على هذه المستويات من الاستثمار[١٧].

بالنظر إلى زيادة استهلاك النفط في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي وقلة الثروات النفطية في أوروبا، سوف يعتمد الاتحاد على الواردات النفطية وسيتم تأمين القسم الأساسي من هذه الواردات عن طريق الخليج العربي، ولذا شرع الأوروبيون من أجل ضمان حصولهم على النفط على المدى البعيد في الاستثمار في الصناعات

النفطية الإيرانية والعراقية، من ناحية أخرى فإن إيران التي كانت تحتاج إلى الاستثمارات في قطاعات الغاز والنفط وكانت تواجه عقوبات أمريكية لم يكن أمامها سوى التوجه إلى أوروبا، وفي هذا الإطار تم عقد اتفاقيات نفطية بين إيران والشركات الأوروبية على شكل مقايضة[١٨]

والجدولان التاليان يوضحان حجم التبادل التجاري بين إيران والاتحاد الأوروبي[١٩]

جدول رقم (١)
الواردات الإيرانية من الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي
(بالمليون دولار)

العام / الدولة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
أسبانيا	٣٤١,٣	٣٤٢,٩	٣١٦,٦	٢٦٢,٦
بلجيكا	٥٩٧,٥	٤٢٦,٢	٤٣١,٨	٣٩٠,٤
فرنسا	٦٨٥,٤	٦١٧,٤	٩٢٩,٣	١٢٠٩,٥
بريطانيا	٤٣٩,١	٥٠٩,٥	٦٦١,٦	٦٩٠,٦
ايرلندا	٧,٨	٢٢,٨	٢٤,٣	٢٧,٧
إيطاليا	٩٠١,٤	٨٥٦	٩٧٩,٧	١١٨٦,٩
ألمانيا	١٣٨٢,٢	١٥٠٤,٢	١٦٩٥,٨	٣٤٨٠,١
هولندا	٢١٢,٨	٢٧٠	٣٢٨,٧	٣٠٠,٥
لوكسمبرج	٧,٧	٣١,٤	٥٠,٦	١٤
الدانمارك	٦٥,٢	٦٩	٧٠,٧	٩١,٤
النمسا	٣٠٣,٨	٢٧٧	٢٥٧,٧	٢٢٠,٦
البرتغال	٦,٤	٨,٨	١٤,١	١٠,٨
اليونان	٨,٦	١٠,٤	١٥,١	١٢
السويد	١١٩,٥	٣٠٩,٨	٣٩٠	٣٢٣,٧
فنلندا	٦٩,٣	٧٤,٦	٦١,٦	٨٤,٨

جدول رقم (٢)
الصادرات الإيرانية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي
(بالمليون دولار)

العام / الدولة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
أسبانيا	٥٦,٢	٥٢,٧	٧١,٧	٩٥,٤
بلجيكا	١٦,٢	٤٤,٥	٢٩,٨	٢١,٣
فرنسا	٤٦	٤٤,٧	٥٨,٤	٣٤,٢
بريطانيا	٣١,٩	٣٧,١	٣٤,٤	٢٥,٢
ايرلندا	٠,١	٠,٦	٠,٢	٠,٦
إيطاليا	١٨٠,١	١٩١,٤	١٩٨,٦	١٤٩,٤
ألمانيا	٤٢٤	٣٥٤,٣	٣١٢,٣	٢٦٧,٨
هولندا	٥٩,٦	٣٤,٥	١٣,٥	١٣
لوكسمبرج	١٣	٧,٥	٤,٩	٦
الدانمارك	١٠,٢	٩,٧	٨,٨	٩,٤
النمسا	١٢,٢	١١,٨	٩,٦	٨,٢
البرتغال	٤	٧,٣	٤,٢	٥,٣
اليونان	٢٣,١	٣٥	١٢,٩	١٦
السويد	١٢	١٠,٨	٧,٤	١٠,٦
فنلندا	٠,٤	٠,٢	٦١,٦	٠,٤

بالنظر الى هذه المصالح المتبادلة نجد ان الطرفين حاولا أن تكون الاستراتيجية التفاوضية، في جانب منها، استراتيجية تطوير التعاون الحالي للاستفادة من الميزات التي يتمتع بها كل من الطرفين من جهة، ومن جهة أخرى يخاف الطرفين من زوال هذه المصالح التي تأتي نتيجة التعاون الحالي وتطويره، ولذلك نجد ان القيادة الايرانية تخاف من مواجهة دولتهم عقوبات دولية تحد أو تعيق التجارة والمعونة والاستثمار التي تحتاج اليها ايران بشدة للحيلولة دون انهيار اقتصادها(٢٠).

من هنا يمكن القول ان استراتيجية التفاوض، بالنظر الى هذه المصالح المتبادلة بين الطرفين، تشتركان في تبني استراتيجية تطوير التعاون الحالي، ولكن نجد ان الطرف الاوروبي حاول أن يضغط على الطرف الايراني من خلال تخويفه باضاعته لمصالح كثيرة إذا ما استمر في تطوير برنامجه النووي ولايستجيب للمطالب الاوروبية. كما ان الطرف الايران من جانبه حاول ان لايصل الامر الى حد تجمد فيه العلاقات مع اوروبا، نظرا لما تحققه من مصالح خلال هذه العلاقات، خاصة في الجانب الاقتصادي. ومن الأجدر أن لاننسى ان الغرض الاساسي من المفاوضات كان أوروبيا ايقاف الانشطة النووية الايرانية، ولكن هذا لايلغي ان تكون هنالك ربط بين المصالح والاهداف الاخرى، والتي استخدمت كوسيلة ضغط للوصول الى الغرض الاساسي من المفاوضات، والذي هو _كما أشرنا اليه آنفاً_ ايقاف الانشطة النووية الايرانية، وهذا لايعني انه ليست هنالك استراتيجية تفاوضية من وراء هذه المفاوضات والتي هي تطوير التعاون الحالي بين ايران واوروبا.

إذا فلا يوجد تعارض بين استخدام أكثر من استراتيجية في المفاوضات واحدة، قد تكون استراتيجية معينة تابعة لاستراتيجية مستقلة أو تأتي لتكملها في صورة ترهيب أو ترغيب.

وبالنسبة للاستراتيجية الاوروبية التفاوضية حيال ايران، كانت الاستراتيجية التعاونية وسيلة، في أحيان عديدة، للترغيب أو الترهيب، أي التطوير أو القطع، للوصول الى الاستراتيجية الاساسية التي تدخل في استراتيجيات الصراع وهي استراتيجية إحكام السيطرة وفرض

الشروط الاوروبية على الطرف الايراني. كما ان الطرف الايراني حاول استخدام استراتيجية تطوير التعاون الحالي كورقة ضغط أحيانا في وجه المفاوض الاوروبي. وهذا يعني ان الطرفين لم يكتفيا بنوع واحد من استراتيجيات التفاوض، فما هي هذه الاستراتيجيات الاخرى في المفاوضات الاوروبية الايرانية، أو ماهي الاستراتيجية الاساسية المستخدمة في التفاوض؟ في حين اننا ندرس التفاوض بشأن الملف النووي الايراني.

ثانيا: تطبيق لاستراتيجيات منهج الصراع:

١. استراتيجية الطرف الايراني في المفاوضات:

استخدم الطرف الايراني استراتيجية إنهاك الطرف الأوروبي، لتحقيق أهدافه قبل تقييده أوروبيا باتفاقيات أو تعهدات ملزمة، وذلك من خلال سلسلة من العمليات، أهمها استنزاف وقت وجهد ومال الطرف الاوروبي.

بداية لابد أن نذكر ان هنالك من يعتقد في الحكومة الايرانية بأن الاسلحة النووية يفترض أن يكون من اولى أولويات دولتهم، وكذلك يرون تأييدا شعبيا واسعا للإستمرار في محاولة الحصول على التكنولوجيا النووية[٢١]. ولذلك فقد كانت استراتيجة ايران التفاوضية، ولحد الآن، _في جزء منها_ استثمار المفاوضات لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدر من المكاسب التقنية، على خلفية التناقض في مصالح الأقطاب الدولية[٢٢]). وتحقيقا لذلك تراوحت المواقف الايرانية بين المرونة والتشدد دون ان تصل ابدا الى نقطة اللاعودة رغم التصريحات النارية والمواقف المتشددة للرئيس الايراني (احمدي نجاد) والتي وصفها البعض بانها تمثل سياسة حافة الهاوية[٢٣].

يبدو ان موافقة طهران على تعليق كل نشاطاتها للتخصيب وإعادة المعالجة في تشرين الأول (٢٠٠٣) اعتبرت نجاحا لدى الأوروبيين، ولاسيما وان هذه الموافقة تضمنت التزام ايران بتوقيع البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي جاء لتوسيع صلاحيات

الوكالة في المراقبة والمتابعة، ولكن سرعان ما اظهرت الحكومة الايرانية رغبة وقدرة على استغلال الثغرات في الاتفاق، والسبب في ذلك يعود الى أن التعليق لم يكن محددا بشكل محكم، مما مكّن الايرانيين من اختبار الطرف الاوروبي وبالتالي المجتمع الدولي، من خلال استئناف بعض النشاطات تدريجيا، وفي الوقت نفسه علّق البرلمان الايراني عملية التصديق على البرتوكول الاضافي[٢٤].

وقد نقض الطرف الايراني الصفقة مع الطرف الاوروبي وعاودوا، في حزيران (٢٠٠٤)، بناء منشآتهم لتحويل اليورانيوم، وربما لتخصيبه. وبعد أن تبين فيما بعد انه من الممكن أن تطرح المسألة أمام مجلس الأمن الدولي، تمكنت الطرف الاوروبي ثانية في تشرين الثاني من نفس العام من عقد صفقة أبدت ايران استعدادها بتعليق برنامجها الخاص بالتخصيب، في مقابل تجديد محادثات الاتفاق التجارية والتعاون بين أوروبا وايران. غير أن هذا الاتفاق غير شامل جدا ولايشمل، مثلا، بناء مفاعل الأبحاث في أراك. وهذا يشير الى استمرار ايران في نشاطاتها في هذه الأنواع من المواقع[٢٥]. هذا في حين ان رد الفعل الايراني حول هذه المبادرة اتسمت بعدم الرضا على المبادرة، من دون أن يعني ذلك رفضها نهائيا[٢٦].

وفي صيف العام (٢٠٠٥) فشلت المفاوضات. وذلك على الرغم من أن الاتحاد الاوروبي تقدموا بصفقة واضحة، وكانوا على استعداد لتطبيع العلاقة التجارية وتقديم تعويضات اضافية، ولاسيما بناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف إضافة الى ضمانات لتوفير الوقود النووي، إلا ان الايرانيون أكدوا مرات عديدة ان لهم الحق بدورة نووية كاملة ولن يتخلوا عنها[٢٧].

وهكذا رفض الايرانيون آب (٢٠٠٥) المقترحات الاوروبية وكرروا انتهاء تعليق نشاطاتهم النووية، واستأنفوا عملية تحويل اليورانيوم، وهي خطوة أولية في اتجاه التخصيب[٢٨].

وبعد تهديد الطرف الاوروبي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي وجدنا بالمقابل ان ايران قد بدأت جولة جديدة من المحادثات مع كل من روسيا واليابان للتوصل الى تسوية بشأن اقتراح

روسي بتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية، الأمر الذي وصفه بعض المراقبين بمحاولة كسب الوقت وتجنب إحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي(٢٩).

من جهة أخرى، وفي خطوة سريعة و قوية وامام اعين الاوروبيين والامريكيين، استبدلت ايران شركة توتال الفرنسية بشركة غاز بروم الروسية وعقدت صفقة شاملة مع غاز بروم لتكميل مشروع بارس الجنوبي. وهكذا فان التحالف الروسي الايراني وفي حال تغيير سياسة اوروبا سيضيق الخناق على الشركات الاوروبية التي تعمل في ايران وبامكان هذا التحالف ان يشكل تهديدا كبيرا للدول الاوربية التي تسوء معاملة ايران من خلال العقوبات او المضايقات التجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة من خلال مجلس الامن على ايران(٣٠).

من جانب اخر، قالت روسيا والصين انهما لن توافقا ابدا على استعمال القوة ضد ايران بحجة عدم تجاوبها مع مطالب الغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي. واشار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في مايو ٢٠٠٦ الى ان الصين وروسيا اتفقتا على ضرورة عدم استعمال القوة ضد ايران وان المسائل العالقة يجب ان تحل بالسبل السياسية(٣١).

يلاحظ ان ايران تستعين بالتأييد الروسي والصيني في بعض مراحل المفاوضات كورقة ضغط على الطرف الاوروبي. كما حاول الطرف الايراني إفراغ كل ما توصلوا اليه من خلال المفاوضات من محتواه الحقيقي، كما حاولوا انهاك الطرف الاوروبي باستنزاف وقته وجهوده المبذولة للوصول الى حل يحقق الأهداف الأوروبية وراء المفاوضات.

من جهة أخرى، بقيت ايران منذ سنوات المفاوضات مصممة على ألا تتنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم. وكل هذا يدلّ على أن الشخصية الايرانية وبالتالي المفاوض الايراني يتمتع بموهبة

الصبر والإنتظار وطول النفس، وموهبة أخرى متعلقة بالتأجيل وبالتفاوض حول التفاوض، وتجربة تطوير البرنامج النووي الإيراني بالتدريج خير دليل على ذلك[٣٢].

ويكفي ان نعرف الزيادة المطردة لاجهزة الطرد المركزي الايراني والتي تقوم بعمليات التخصيب حتى ندرك كيف نجحت ايران في الحفاظ على ايقاع نمو لبرنامجها النووي يتجاوز بمراحل ايقاع التفاوض[٣٣].

فقد امتلكت إيران عند بدء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية (١٦٤) جهازاً للطرد المركزي، وعند نهاية (٢٠٠٤) كان لدى إيران (٥٠٠) جهاز تعمل بأقصى طاقتها، وكان من المتوقع تشغيل إيران ثلاثة آلاف جهاز بأقصى طاقتها في عام (٢٠٠٧)، وتطمح الى تركيب اكثر من (٥٠) الف جهاز في المستقبل المنظور[٣٤].

هذا في الوقت الذي أشار فيه (المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية) فى تقريره السنوى لعام (٢٠٠٧) الى أن إيران قد تتمكن من إنتاج سلاح نووى فى غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، ذلك أن مخزون إيران من غاز UF-6 (سادس فلوريد اليورانيوم)، يبلغ ٢٥٠ طن، ويتم إنتاجه فى مصنع أصفهان قبل أن يضخ فى أجهزة الطرد المركزى الموجودة فى مصنع التخصيب فى (ناتانز)، وهذه الكمية تكفى فى حالة تخصيبها لإنتاج ٣٠-٥٠ سلاحاً نووياً. وأنه فى حالة تشغيل الـ ٣٠٠٠ جهاز طرد مركزى- خاصة طراز p2-وهو ما وعد به الرئيس الإيرانى (أحمدي نجاد)، فإنه يلزم ما بين ٩-١١ شهراً لإنتاج ٢٥ كغم يورانيوم ٢٣٥ بنسبة تخصيب ٩٠٪ كافية لصنع سلاح نووى واحد بقدرة ٢٠ كيلوا/طن. إلا أن النقطة الرئيسية الذى يتعين على العلماء الإيرانيين اجتيازه لصنع هذه الأسلحة هو معرفة كيفية تمرير المادة الخام بداخل مجموعات أنابيب الطرد المركزى لفترات ممتدة، ولكن كان من المتوقع أن تنجح إيران فى تشغيل الـ ٣٠٠٠ جهاز قبل بداية صيف ٢٠٠٧[٣٥]. علما بان

القائد الاعلى الايراني (علي خامينئي) قد صرح في يوليو (٢٠٠٨) ان الجمهورية الاسلامية لن تتراجع عن الاستمرار في طريقها لتطوير برامج نووية[٣٦]

وبذلك كان عام (٢٠٠٧) بامتياز عام آخر في المفاوضات التي ادارها فريق التفاوض الايراني بحنكة تحت قيادة (علي لاريجاني) قبل ان يسلم المسؤولية الى خلفه (سعيد جليلي)، تلك المفاوضات التي تبدو وكأنها مفتوحة دون نهاية وشيكة في الافق. مما عزز مراوحة الازمة النووية لايران مكانها. وان الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي الهيئة الدولية المنوط بها الاشراف والرقابة على استخدامات الدول للطاقة النووية، لم تحسم الامر بشأن طبيعة البرنامج النووي لايران وبدا الامر هنا شبيها الى حد بعيد بعملية التفاوض فكلاهما رغم تحقيق بعض التقدم خلال (٢٠٠٧) لم يصلا الى حسم ما. فها هو مدير الوكالة محمد البرادعي يقول في ٥ مارس (٢٠٠٧) في اجتماع لمجلس الوكالة في فيينا انه بعد ٤ سنوات من مراقبة انشطة ايران النووية فإن الوكالة لا تستطيع ان تقدم التأكيدات المطلوبة بخصوص الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني[٣٧].

وبالتالي فكل هذه المفاوضات لم تؤد الى نتيجة مرضية للجانب الاوروبي، لتبرهن على الذكاء الشديد للدبلوماسية الايرانية في ادارة معركة التفاوض مع الطرف الاوروبي في الوقت الذي مضى فيه عملية البرنامج النووي الايراني لتقطع اشواطا مهمة[٣٨].

ويلخص كبير المفاوضين الإيرانيين السابق (حسن روحاني) الى نتيجة العملية التفاوضية حين اشار الى ان: "ساعتها سيتغير الوضع وسيتعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي، فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، لكنه كان مضطراً للتعامل مع هذه الحقائق". هذا ما تحاول ايران الوصول اليه قبول الدول الكبرى بالامر الواقع كونها قوة نووية[٣٩].

وحتى بعد صدور القرار الصادر عام (٢٠٠٧) ضد ايران في مجلس الأمن شجب السفير الإيراني في الأمم المتحدة القرارات الصادرة ضد إيران. وأشار الى ان الشعب الإيراني عوقب لتمسكه بحقوقه غير القابلة للمساومة، وبدفع أساس من الولايات المتحدة، حسب قوله. وحسب هذا القرار الصادر عام (٢٠٠٧) ضد ايران في مجلس الأمن انه إذا ما رفضت إيران الإذعان للقرار، عندئذ سيطبق المجلس "إجراءات مناسبة أكثر شدة" تحت البند (٤١) الذي يسمح بفرض عقوبات غير عسكرية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وكذلك وسائل النقل والمواصلات. ولكن ردّ رئيس مفاوضي برنامج إيران النووي علي لارينجاني (آنذاك) بإن رد فعل ايران المباشر والسريع على قرار مجلس الأمن الدولي هو أنها ستبدأ بنصب وتشغيل (٣٠٠٠) أجهزة قوة طرد مركزية لتخصيب اليورانيوم في المفاعل النووي بـ "ناتانز" وستستمر بالعملية بسرعة كاملة. وفعلاً بدأت إيران بعد أيام تحديها للقرار بنصب (٣٠٠٠) أجهزة قوة طرد مركزية لتخصيب اليورانيوم في المفاعل المذكور. ويرى الخبراء أن نصب (٣٠٠٠) من هذه الأجهزة ستمكن طهران من تخصيب اليورانيوم على المستوى الصناعي[٤٠].

وهذا دليل واضح على ان ايران متمسك بموقفها في تخصيب اليورانيوم، ويحاول قدر الإمكان الوصول الى هدفها في هذا المجال مضيعا لوقت الطرف الآخر باجراءات ومناورات وتكتيكات عديدة.

وما يلاحظ أيضا في هذا المجال هو ان الطرف الايراني قد أتقن اللعبة مع الطرف الاوروبي، فمن ناحية، انه يسعى للحصول على اعتراف أوروبي أولا، ودولي ثانيا، بحقها في تخصيب اليورانيوم، كما في البرازيل وجنوب أفريقيا، كما يلاحظ ان الطرف الايراني لاينوي فقط الحصول على تنازلات غربية من ناحية الحصول على التكنولوجيا النووية امتطورة، بل اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الاوروبي، إضافة الى التأكيد على مركزه الاقليمي في المنطقة، كما لايستبعد أن تحاول رفع الحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة عليها منذ (٣٠) عاماً[٤١].

وهذه هي أحد الأهداف وراء الاستراتيجية المتبعة من قبل الطرف ايراني في مفاوضاتها مع الاوروبيين. أي انهاك الطرف الاوروبي من خلال استنزاف كافة جهوده واستنزاف أوقاته ومحاولاته لقطع أشواط مهمة في تطوير برنامجه النووي، الذي قد يغير المعادلات الاقليمية بل وحتى الدولية إذا ما توصلت ايران الى انتاج سلاح نووي أو أجرت تجارب نووية، كما أجرتها باكستان عام (١٩٩٨).

٢ -إستراتيجية الطرف الأوروبي في المفاوضات:

استخدم الطرف الاوروبي أكثر من استراتيجية في إطار مفاوضاتها مع ايران، فكما أشرنا آنفا، ان لاوروبا وايران مصالح كبيرة متبادلة، ولذلك أراد الطرف الاوروبي أن يربط بين ما يريد تحقيقه من مصالح، خاصة على الصعيد الاقتصادي، وبين مصالح سياسية واستراتيجية وأمنية في مفاوضاتها مع ايران، فضلا عن "رغبة هذه الدول في لعب دور أقوى في مجال الحد من انتشار الأسلحة"[٤٢]، ومن اجل ذلك حاول الطرف الاوروبي ربط استراتيجية منهج المصالح المشتركة باستراتيجية منهج الصراع، وذلك من أجل أن يضغط على الطرف الايراني ليرضخ لمطالبه.

وتظهر إستراتيجية إحكام السيطرة (الإخضاع) في حشد الطرف الاوروبي كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض، وذلك عن طريق إظهار قدرته على التنويع والتشكيل والتعديل والتبديل للمبادرات التفاوضية التي طرحها على الطرف الايراني بحيث يكون لهم سبق التعامل وسبق البدء في الحركة فضلا عن إجبار الطرف الايراني على أن يتعامل مع مبادرة من صنعهم يعرفون كل شيء عنها ومن ثم فان عليه أن يسير وفقا للطريق الذي رسموه له والذي يسهل على الطرف المبادر السيطرة عليه فيه. وهذا ما ظهر بوضوح في طروحات الطرف الاوروبي ورزمة الحوافز التي تقدمه للطرف الايراني ليتعامل معها.

في عامي (٢٠٠٢) و (٢٠٠٣)، حاول الاوروبيون ابتكار سياسة جديدة لإقناع طهران بالتخلي عن برنامج التخصيب، وقد هددوا، للمرة الأولى، الحكومة الايرانية بشكل من أشكال العقوبات الاقتصادية من خلال رفض توسيع الروابط التجارية ما لم توافق ايران على تعليق نشاطاتها التخصيبية، كما حاولوا ايجاد اتفاق مع ايران تمنحها منافع اقتصادية جديدة مقابل تعليق دائم لنشطاتها النووية(٤٣).

وهذا يعني ان الطرف الاوروبي انتهج سياسة الجزرة والعصا في التعامل مع الملف النووي الايراني، أى انهم سيمدون يد العون لايران إذا ما تعاونت، ولكن إذا اتمرت بالتحدي ستفرض عليها كافة أنواع العقوبات(٤٤). وذلك باستخدام استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع في مفاوضاتها مع الطرف الايراني.

ورغم ذلك كان التوصل الى اتفاق باريس في تشرين الثاني(٢٠٠٤)_والذي يؤكد التعليق وإعادة إطلاق المفاوضات_ أمرا صعبا. حيثحاول الطرف الايراني حتى اللحظة الأخيرة انتزاع تنازلات من الطرف الأوروبي، ولكن اتفاق باريس كان واضحا أيضا فيما يتعلق بشروط التعليق، وبرغبة الطرفين ببدء مرحلة جديدة وبعملية تفاوض رسمي تشمل ثلاث "سلال" (سياسية، اقتصاية، نووية). وفي مقابل التعليق، التزم الطرف الاوروبي بالاستمرار بدعم انتساب ايران الى منظمة التجارة العالمية، واعتبار (مجاهدي خلق) منظمة إرهابية(٤٥).

وقد أظهر الطرف الاوروبي قدرته على الحركة السريعة والاستجابة التلقائية والفورية والاستعداد الدائم للتفاوض فور قيام الطرف الايراني بإبداء رغبته في ذلك لتفويت الفرصة عليه في اخذ زمام المبادرة والسيطرة على عملية التفاوض من أولها إلى آخرها.

فبعد فشل المفاوضات عام (٢٠٠٥)، قدم وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا والمانيا فى يونيو (٢٠٠٦) الى ايران سلسلة اقتراحات لدعم حقها فى تطوير الطاقة

النووية لاغراض مدنية وفقا لـ"معاهدة منع الانتشار النووي" والغاء القيود المفروضة على الصادرات الامريكية والاوروبية من معدات الطيران المدنى واجهزة الاتصالات الى ايران وزيادة الاستثمارات المباشرة لديها لمساعدتها فى الاندماج مع الاقتصاد العالمى ودعم التعاون مع ايران فى مجال التكنولوجيا الفائقة، شرط ان تتوقف عن جميع نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وتضعها تحت تفتيش ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية[٤٦].

وبعد ذلك، أظهر الطرف الايراني إستعداده للتفاوض بشأن الحزمة الجديدة من الحوافز الاقتصادية التي عرضت عليها مقابل إقناعها بالحد من طموحها النووي. ولكن قال وزير الخارجية الإيراني (منوشهر متكي): ان مجموعة الدول الست الكبرى، صاحبة العرض، ينبغي أيضا أن تنظر بجدية لمقترحات طهران. وكان مفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (خافيير سولانا) أشار الى ان إيران يجب أن توقف تخصيب اليورانيوم أثناء المفاوضات لتنفيذ العرض، والعرض هو نسخة منقحة من عرض اخر رفضته ايران عام (٢٠٠٦)[٤٧].

لقد رأى الطرف الاوروبي ان الاهتمام المتزايد بالحوافز فى حل الملف النووي الايرانى من شأنه المساعدة فى تحريك المفاوضات فى وقت مبكر. ولكن بعد اصدار مجلس الامن الدولى منذ ديسمبر عام (٢٠٠٦) ثلاثة قرارات تتضمن فرض عقوبات على ايران وجدنا ان هذه العقوبات لم تغير الوضع بين ايران والدول الغربية، اذ ان العقوبات لن تستطيع حل المشكلة من جذورها والتفاوض الدبلوماسى هو الخيار المفضل[٤٨].

واستنفذ الطرف الأوروبي كفة وسائل التفاوض والمناورة مع إيران، حسب قول أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، بسبب تباين وجهات النظر بين الطرفين حول المعضلة الرئيسية في الملف النووي، وهي مسالة تقديم إيران لضمانات نهائية بان برنامجها النووي لن يتخطى

الجانب المدني الى الأنشطة العسكرية تحت أي ظرف من الظروف. وهدد الطرف لأوروبي باستمرار بنقل الملف في آخر المطاف الى مجلس الأمن الدولي، لكن يبدو ان هذه الخطة التي تحظى بدعم واشنطن وبتفاهم متصاعد من قبل موسكو قد تنقلب ضد الديبلوماسية الأوروبية، التي سعت حتى الآن الى الظهور بثياب الجهة العاملة على تجنب التصعيد الإقليمي وحل الخلافات عبر المفاوضات(٤٩).

وقد عبر ممثلو الدول الأوروبية الثلاث فرنسا وألمانيا وبريطانيا في رسالتهم الموجهة إلى الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي والتي قالوا فيها:" إذا لم تتعاون الحكومة الإيرانية معنا بشكل جيد، وإذا لم يتحقق التقدم الذي ننتظره منذ شهور خلال الأسابيع المقبلة فلن يبقى لنا خيار آخر سوى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي". وذلك بعد فشل الدبلوماسية الأوروبية وإخفاق "سياسة العصا والجزرة" في إيجاد حل سياسي لهذه الإشكالية الشائكة(٥٠).

وقال الرئيس الفرنسي، في (٢٠٠٩/١/١٧)، إن: "الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى التطورات السريعة والمقلقة في برنامج التخصيب الايراني، والجميع يعرف انه ليس له اي هدف مدني..سيأتي وقت اتخاذ القادة الايرانيين خياراً، فإما يسببون مواجهة خطيرة مع المجتمع الدولي أو نصل أخيراً إلى حل للازمة عبر المفاوضات التي بدأت قبل خمس سنوات(٥١). ان هذا الموقف دليل واضح على نية القادة الاوروبيون حيال الملف النووي الايراني، ومؤشر جلي في الاستمرار في سياسة الترغيب والترهيب حيال ايران.

يلاحظ في المفاوضات الحرص الاوروبي على إبقاء الطرف الايراني في مركز التابع، كما حاول الطرف الاوربي أن يقبع ايران ساكنا انتظارا للإشارة التي يعطيها لها أو أن تكون حركتها في نطاق الإطار الذي تم وضعه ليحيطها.

فقد دخلت ايران عام (٢٠٠٧) وفي جعبتها مجموعة عقوبات فرضها عليها مجلس الامن الدولي في أوخر (٢٠٠٦) لعدم انصياعها لمتطلباته بوقف انشطة تخصيب اليورانيوم. ومع نهاية عام (٢٠٠٧) تضاعفت هذه العقوبات سواء تلك التي فرضها مجلس الامن في قرار

ثـان فـي مـارس/ آذار (٢٠٠٧) لـنفس الاسـباب أو تلـك التـي فرضـتها الولايات المتحدة منفردة واستهدفت الدولة الايرانية و مؤسسة الحرس الثوري[٥٢].

فقد فرض القرار الصادر من مجلس الأمن ضد ايران حظراً على بيع وشراء الأسلحة من ايران مما قد يعني فرض حصار على التسلح الايراني إضافة الى تجميد ارصدة العديد من الاشخاص المنخرطين في البرامج النووية والصاروخية الايرانية[٥٣].

وفـي ٤ مـارس (٢٠٠٨) تبنـى مجلـس الامـن الـدولى قـرارا ثالثـا بفرض عقوبات على ايران، مما ادى الـى تغليظ العقوبـات المفروضـة على البرنامج النووى الايرانـى والانشطة ذات الصلة، يرتكز القرار الجديد برعايـة بريطانيـا وفرنسـا والمانيـا علـى اسـاس مـا توصـل اليـه وزراء الخارجية في الدول الدائمة العضوية فـي مجلس الامن الدولي (الولايـات المتحدة وروسيا والصـين وبريطانيـا وفرنسـا) إضـافة الـى المانيا في مؤتمر برلين فى ينـاير (٢٠٠٨). ومثل القرارين السـابقين لمجلـس الأمـن يتـابع القـرار الجديـد الاسـتراتيجية المزدوجـة المسـار بفرض عقوبـات معتدلـة وتشـجيع التعـاون سـعيا الـى دفـع المفاوضـات من خـلال فـرض الضـغوط وحـل القضـية النوويـة الايرانيـة مـن خـلال المفاوضات الدبلوماسية

تأسيسا على ما تقدم ،يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- مادامـت الدولـة أو الوحـدة السياسـية تمتلـك اسـتراتيجية شـاملة تتبـع وتنبـع مـن السياسـة العليـا والفلسـفة الاقتصـادية والسياسـية للدولـة، فلابد من تطابق الاستراتيجيات التفاوضية التـي تضـعها الدولـة مـن أن تكـون منسـجمة وموافقـة وغيـر متعارضـة فـي الغايـات والأهـداف العليـا مـع الاسـتراتيجية العليـا الشـاملة أو الوطنيـة. بعبـارة أخـرى، كلمـا كانـت الاسـتراتيجية التفاوضـية متطابقة ومتلائمة مع الاستراتيجية الوطنية الشاملة، كلما كانـت ناجحـة وتصـب فـي خدمـة المصـالح العليـا للدولـة، والعكـس بالعكس. كوسيلة ضغط، ترغيبا وترهيبـا، علـى الطـرف الآخـر

للوصول الى الأخرى، التي قد تكون هي الأصل في المفاوضات.

- ❖ بما ان للاتحاد الاوروبي مصالح كبيرة في ايران، وخاصة في ظل غياب أمريكي في الساحة الايرانية، فقد استخدم استراتيجية منهج المصلحة المشتركة لتطوير تعاونها الحالي مع ايران، ولكن في الوقت نفسه حاول استخدام هذه الاستراتيجية كوسيلة للترغيب والترهيب حيال إيران، لتنفيذ استراتيجية أخرى أصيلة في المفاوضات وهي إخضاع الطرف الايراني للمطالب الاوروبية بوقف نشاطاتها النووية.
- ❖ حاول الطرف الايراني استخدام منهج المصلحة المشتركة، وذلك نظرا لمصالحه الاقتصادية والتجارية مع الاتحاج الاوروبي، إلا انه استخدم بالأصل استراتيجية منهج الصراع لإنهاك الطرف باستنزاف أوقاته وجهوده بشتى الوسائل والسبل المتاحة لديه، وذلك من أجل الاستفادة من الوقت والمضيّ قُدما في البرنامج النووي، وبالتالي فرض الواقع على الأطراف الأخرى والاعتراف بحقه في انتاج الطاقة النووية السلمية.
- ❖ لقد فشل الطرف الاوروبي لحد الآن في تحقيق أهدافه وراء الاستراتيجيات التفاوضية التي اتبعها، ذلك لأن ايران استطاعت أن تفلت نفسها من محاولات إخضاعها لما يريده الطرف الأوروبي من وقف لبرنامجها النووي.
- ❖ أما ايران فقد إجتازت بنجاح وبمناورات ناجحة مرحلة طويلة من المفاوضات، أضاعت فيه وقت وجهد الطرف الأوروبي واستفادت من هذا الوقت لازدياد قدراتها وخبراتها وإمكاناتها، دون أن تلزم نفسها بشيء تعتبره خطرا على مصالحها الوطنية.

الهوامش والتعليقات

١-: د. ناظم عبدا لواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠٠٤، ص ص ٥٣-٥٥.

٢- ينظر: د. عبدا لقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، بدون اسم المطبعة، بغداد، ط١، ٢٠٠٤، ص٢١.

٣- د. أحلام فؤاد السيد، مباريات السوبر في إدارة الأزمات والمفاوضات، موضوع تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٨/١٢/١٢) نشر على الموقع التالي:
http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/75.htm

٤ -في هذا التصنيف تم اعتماد مجموعة مصادر أهمها هي:

- التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٨/١٢/١٣) نشره موقع الكتروني على العنوان التالي:
http://www.khieronline.com/upload/AlTafawd.doc
- أهمية علم التفاوض، بحث تم سحبه من الانترنت في (كانون الثاني ٢٠٠٤) منشور على موقع الكتروني على العنوان التالي:
http://www.balagh.com/najah/zs1drxsp.htm
- حسان خضر، خطوات ومناهج واستراتيجيات التفاوض، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ابريل ٢٠٠٥، على موقع:
http://www.arab-api.org/course33/c33_5.htm

٥- المصدر السابق.

٦- ينظر: المصادر الأربعة السابقة (المستخدمة في استراتيجيات منهج المصلحة المشتركة).

٧- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة: حسان البستاني، الدار العربية للعلوم_ ناشرون، بيروت_ لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٣. الوكالة الدولية للطاقة الذرية: هى

منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، تأسست في ٢٩ يونيو ١٩٥٧ بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية و الحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا بالنمسا. كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات و مكاتب إقليمية تقع في جنيف – سويسرا، نيويورك - الولايات المتحدة الأمريكية، تورنتو – كندا، و طوكيو - اليابان. وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثيه والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا. يترأس الوكالة حاليا د/ محمد البرادعي الذي حاز جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة التي يرأسها في دورة ثالثة تنتهي في ٢٠٠٩ (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩). يرأس البرادعي الوكالة منذ عام ١٩٩٧، رأس هانز بليكس الوكالة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٧. ينظر للتفصيل: موسوعة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة: (تم سحبها من الانترنت بتأريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧) على العنوان التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/

٨- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني،
١-٤-٢٠٠٧م، تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٩/١/٢٢) على العنوان التالي:

http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38946.html

٩- د. أصغر جعفر ولداني، العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر2001 ، اطلاعات سياسي اقتصادي (الأخبار السياسية الاقتصادية) العدد ١٩٧-١٩٨، فبراير – مارس ٢٠٠٤، تم سحبها بتأريخ: (٢٠٠٩/١/١٥) على موقع:
http://albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1965&lang

١٠- نقصد بالأوروبيين هنا الدول الأوروبية المحورية التي تشكل

"الترويكا الأوروبية" (أي: بريطانيا، فرنسا، وألمانيا)، وهي تمثل مناطق ارتكاز إيرانية في أوروبا، كما هي التي تقوم بالمفاوضات مع إيران بشأن الملف النووي الإيراني.

١١- التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٣١.

١٢- موقع مفكرة الإسلام، موقف الاتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني، م. س. ذ.

١٣ المصدر نفسه.

(١٤-)التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي، تحرير وإشراف: مدحت احمد حماد، سلسلة قضايا إيرانية، العدد (٢)، مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٤١. طبعا هذا لا يعني انه لا توجد هناك معوقات أمام مزيد من الانفتاح، من أهمها: ما يعاني منه الاقتصاد الإيراني من مشكلات معضلة وافتقار إلى الشفافية القانونية المطلوبة لاستيعاب تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسيطرة الدولة على جميع الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر، وما يفاقم تعقيد المسألة إن المؤسسات الاقتصادية الإيرانية الأهم تقع تحت نفوذ التيارات الدينية المتشددة، وهذا ما يجعلها عاجزة أمام الانسجام الطبيعي مع النشاطات الاستثمارية بحجة الحفاظ على قيم الثورة الإسلامية، هذا فضلا عن ضغوط الولايات المتحدة وفرضها قيودا على مجال الاستثمار والتعاون مع إيران، مما يعوق المزيد من الانفتاح الاقتصادي بين إيران والدول الأوروبية. ينظر: المصدر نفسه. هذا عدا موضوعنا الرئيسي الذي هو الملف النووي الإيراني وطلب الأوروبيين بتخلي إيران عن نشاطاتها النووية.

(١٥- قضايا وأحداث،مفاوضات الملف النووي الإيراني أمام منعطف حاسم، على موقع:

http://www.dw-world.de/chinfootball/dw/article/0,,1518247,00.html

(١٦- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص٢٤.
(١٧--) المصدر نفسه، ص٢٥.
١٨- د. أصغر جعفر ولداني، م. س. ذ. وفيما يلي عرض لهذه الاتفاقيات:
١- اتفاقية إنشاء الحقول النفطية سري AوE مع شركة توتال الفرنسية في عام ١٩٩٥، وقد بلغت استثمارات المشروع ٦١٠ ملايين دولار.
٢- اتفاقية إنشاء المرحلتين الثانية والثالثة من حقل غاز بارس جنوبي مع إتحاد مكون من شركات توتال الفرنسية وغاز بروم الروسية وبتروناس الماليزية في عام ١٩٩٧ باستثمارات بلغت ملياري دولار.
٣- اتفاقية إنشاء المرحلتين الرابعة والخامسة من حقل غاز بارس جنوبي مع إتحاد مكون من الشركة الإيطالية آجيب (من مجموعة شركة إنبي) وشركة بتروناس في عام ٢٠٠٠ باستثمارات بلغت ملياري دولار.
٤- اتفاقية إنشاء الحقل النفطي درود مع اتحاد مكون من شركة الفا اكتين الفرنسية وآجيب الإيطالية في مارس ١٩٩٩ باستثمارات بلغت ٥٤٠ مليون دولار.
٥- اتفاقية إنشاء الحقل النفطي بلاك مع شركة الفاو بوولي الكندية في عام ١٩٩٩ باستثمارات بلغت ١٦٩ مليون دولار.
٦- اتفاقية إنشاء الحقل النفطي سروش وبيروز مع شركة شل في عام ١٩٩٩ باستثمارات بلغت ٧٩٩ مليون دولار.
٧- اتفاقية إنشاء الحقل النفطي دار خوين مع شركة آجيب الإيطالية في عام ٢٠٠١ باستثمارات بلغت ٥٤٨ مليون دولار.
٨- محادثات بخصوص إنشاء الحقل النفطي تشمي خوش مع شركة سبسا الإسبانية باستثمارات بلغت ٢٧٠ مليون دولار.
٩- من المقرر عقد اتفاقية إنشاء الحقل النفطي الأهواز بنجستان مع

الشركة البريطانية (بي – بي) باستثمارات تبلغ ٩٥٠ مليون دولار.
١٠- أبدت شركة شل استعدادها لتنفيذ مشروع حقل آب تيمور باستثمارات تبلغ ٥٠٠ مليون دولار.
ومع وقوع أحداث ١١ سبتمبر، لم تعقد أية اتفاقيات جديدة بين إيران والاتحاد الأوروبي على الرغم من وجود مباحثات، ويبدو أن الضغط الأمريكي على أوروبا كان له تأثير على اتفاقيات النفط المبرمة مع إيران في هذا الشأن. المصدر نفسه.
١٩- نقل هذين الجدولين من: المصدر السابق.
٢٠- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص٢٥.
٢١- المصدر السابق، ص٢٦.
٢٢- سليمان أحمد، الملف النووي الايراني في ٢٠٠٧.. قطار بلا كوابح، بي بي سي – لندن، تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٧/١٢/٢٣)، على العنوان التالي:
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7157000/7157641.stm
(٢٣-المصدر نفسه.
٢٤- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص ص٤٢-٤٣.
٢٥- إميلي بـــ. لنداو وإفرايم أسكولاي، برنامج إيران النووي والمفاوضات مع الترويكا الأوروبية، في: مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، ترجمة أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية، مكتبة مدبولي، بيروت_لبنان، ط١، ٢٠٠٦، ص٧٤.
٢٦- د. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، سورية- دمشق، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٣٨.
(٢٧ ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص٤٣.

٢٨- المصدر نفسه، ص٤٣.
٢٩- إيران تتأرجح بين الدبلوماسية ومجلس الأمن، خبر تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٦/٣/٥) من العنوان التالي:
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4777000/4777092.stm

٣٠- إذاعة الجمهورية الإسلامية في إيران التحالف، الروسي الإيراني يضيق الخناق على أوروبا، على العنوان التالي:
http://arabic.irib.ir/Pages/Report/Printable.asp?idr=3726
٣١- دول أوروبية تعرض تزويد إيران بمفاعل نووي، تم سحبه من الانترنت بتأريخ (١٦/ ٢٠٠٦/٠٥) على العنوان التالي:
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4987000/4987338.stm
٣٢- ()الدبلوماسية الإيرانية.. من داريوس إلى خامنئي، موضوع منشور على الانترنت تم سحبه بتأريخ (٢٠٠٧/٦/٩) على العنوان التالي:
http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=35799
(٣٣-سليمان أحمد، م. س. ذ.
٣٤- المصدر نفسه.
٣٥- لواء أ.ح.م/ حسام سويلم، احتمالات توجيه ضربة عسكرية لإيران، ملف الأهرام الاستراتيجي، على موقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/FILE35.HTM
٣٦- القائد الأعلى الإيراني: إيران لن تتراجع عن الاستمرار في طريقها النووي: خبر نشر بتأريخ (٣١/ ٢٠٠٨/٧) على موقع:
http://arabic.people.com.cn/31663/6463412.html

(٣٧- سليمان أحمد، م. س. ذ.
(٣٨- المصدر نفسه.
٣٩- نقلا عن: المصدر نفسه.
٤٠- د. عبدا لوهاب حميد رشيد، تطورات البرنامج النووي الإيراني، ٠٥ يناير، ٢٠٠٧، تم سحبه بتأريخ (٢٠٠٩/١/٢٢) على موقع:
http://theitaqiassociatkut.jeeran.com/articles/archive/2007/1/139092.html
٤١- د. رياض الراوي، م. س. ذ، ص٢٣٩.
(٤٢- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص٢٣.
٤٣- ايفو دالدر و نيكول نيسوتو وفيليب غوردن، م. س. ذ، ص٢٣.
(٤٤- المصدر نفسه، ص٢٨.
٤٥- المصدر السابق، ص٤٣.
٤٦- تعليق إخباري: فرصة جديدة لتسوية الملف النووي الإيراني بالتفاوض، على موقع:
http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-05/04/content_625816.htm
(٤٧- إيران: مستعدون للتفاوض حول العرض الغربي، خبر تم سحبه من الانترنت بتأريخ (٢٠٠٦/٠٦/١٩) على موقع:
http://news.bbc.co.uk/go/pr/fr/-/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7463000/7463035.stm
٤٨- تعليق إخباري: فرصة جديدة لتسوية الملف النووي الإيراني بالتفاوض، م. س. ذ.
٤٩- المفاوضات الأوروبية – الإيرانية إلى طريق مسدود، الخميس، ٢٤-نوفمبر-٢٠٠٥: على موقع المؤتمر:
http://www.almotamar.net/26010.htm
٥٠- قضايا وأحداث،مفاوضات الملف النووي الإيراني أمام منعطف حاسم، على موقع:

http://www.dw-world.de/chinfootball/dw/article/0,,1518247,00.html

٥١- نقلا عن: خبر نشره موقع المحيط بتأريخ (٢٠٠٩/١/١٧) على العنوان التالي:

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=212632&pg=43

(٥٢-) سليمان أحمد، م. س. ذ. وبذلك بدا إن الإجماع الدولي على وضع قيود على تطور إيران النووي تبلور في صورة قرارات عكست روحا جديدة في الأسرة الدولية حيال ما استشعرته تلك المجموعة الدولية من إن البرنامج الذي يوصف عادة بأنه " مثير للجدل " ماض في طريقه كقطار " بلا كوابح" كما وصفه مرة الرئيس الإيراني احمدي نجاد.فالقرار الذي حمل رقم ١٧٤٧ والصادر عن مجلس الأمن في ٢٤ مارس ٢٠٠٧ صدر بإجماع الآراء، وكانت تلك إشارة هامة، وذهب خطوة ابعد من القرار الأول رقم ١٧٣٧ الذي صدر في ديسمبر / كانون الأول عام ٢٠٠٦. المصدر نفسه.

٥٣- المصدر السابق.